الفصل الرابع

تعليم المستقبل

لايختلف إثنان على أن «نوعية» مستقبل أى أمة تتوقف إلى حد كبير على «نوعية» نظامها التعليمى . لذلك فمن أهم الجوانب التى يجب مراعاتها عند الحديث عن «هندسة المستقبل» أن نتعرف على «الفكر والفعل» السائدين فى التربية والتعليم فى عالم اليوم ، وأن نناقش آفاق تطويرهما المحتملة فبدون ذلك لايمكن إستشراف «عالم الغد» !!!

١ ـ التعليم بين الفكر والفعل .. والواقع والأمل

٢ ـ تطوير التعليم .. وعلوم المستقبل

٣ ـ تطوير التعليم ! دعوة للدراسة المستقبلية

٤ ـ نظرة أمريكية لملامح ودور التعليم فى القرن

١ - التعليم بين الفكر والفعل.. والواقع والأمل

العدل أن نعترف بأن قضية التعليم، والأهمية المحورية لتطويره وتحديثه، قد نالتا فى السنوات الأخيرة قدراً كبيراً من الرعاية والإهتمام ومن العدل أيضاً أن نقرر أن معالجة هذه القضية عانت طويلاً مما تعانيه أغلب القضايا الأخرى من الفجوة بين الفكر والفعل، وبين مشروعات الفعل ودائرة الممكن لنصل فى نهاية هذا «التفاعل المتسلسل» إلى الفجوة الأكبر بين الواقع المرفوض والأمل المنشود ولابد أن تعتمد خططنا للخروج من الأزمة على تجسير هذه الفجوات وتفهم ضرورة أن يتم التفاعل بإستمرار ليلاحق التغير المتسارع فى عالمنا المعاصر الذى أضفى صبغة عالمية أكيدة على الأزمة التعليمية وعلينا بلاشك أن ننتهز فرصة الاهتمام القومى بالتعليم لنحدد أهدافنا الواقعية، ونرسم مشروعات الفعل فى إطار الممكن، ولن يتم ذلك إلا بفكر خلاق غير نمطى، يشتمل على فهم واضح لديناميات الفعل وإمكاناته فى مجتمعنا بالذات .. ولعله من المفيد هنا أن نوجز بعض الأفكار والمقترحات التى تتمشى مع فهمنا السابق لقضية تطوير التعليم.

• تركت الحرب العالمية الثانية عالمنا فى حالة من التغير المتسارع

الذى لم يعهده من قبل والتغير فى حد ذاته سمة أصيلة للحضارة البشرية منذ فجر ظهورها لإرتباطها بتراكم الخبرات والمعارف وإنتقالها من جيل إلى آخر، والجديد هنا هو المعدل الفائق لحدوث التغير مما أدى إلى صعوبة نجاح النظم التعليمية فى التكيف مع هذا المعدل وقد نتج عن ذلك تفاوت حاد فى مدى إنجاز ذلك فى المجتمعات البشرية المختلفة لخص فيليب كومز بهذه الثلاثية «التغير - التكيف - التفاوت» أزمة التعليم فى عالم الستينيات وفى مراجعة أحدث أضاف أن الثمانينات قد أضافت إلى الأزمة المزيد من الملامح المميزة نتيجة التغيرات الإقتصادية «فائض الخريجين - تغير إتجاه الهجرة - التضخم - الثورة التكنولوجية الحديثة - الإنفجار السكانى - وعدم الإستقرار السياسى».

• هذا الإحساس العام بالطابع العالمى للأزمة وملامحها يجعلنا ندعو بلا حرج إلى الانفتاح على الفكر التربوى والتعليمى كله كنتاج عام للبشرية جمعاء مع ملاحظة أن ذلك لا يعنى النوبان فى تجربة بعينها وبالمناسبة نجد أن الفكر التعليمى الجديد يهتم بالتفرد وبالثقافات الخاصة بشكل جديد علينا إذن بهذه المعادلة الذهبية «الأنفتاح - دون ذوبان، والتفرد - دون إنغلاق» ولأن الوعى التعليمى هام جداً لشعبنا فى هذه المرحلة أرجو من المهتمين والمتخصصين أن يشرحوا لنا التجارب الناجحة وأن يقترحوا البدائل المصرية التى تقوم على هضمها وتمثيلها، خصوصاً فيما يتعلق ببعض الإشكاليات التعليمية التى أحسها من واقع الممارسة ومنها مثلاً:

• توضيح الرؤية بالنسبة لبعض الثوابت والمتغيرات ولعل أوضح

الأمثلة على ذلك ديمقراطية التعليم بإعتبارها أحد الثوابت ومصادر التمويل بإعتبارها أحد المتغيرات فالبعض يناقش التمويل بصورة تعد تعديا على ديمقراطية التعليم، التى رسخت كأحد حقوق الإنسان والبعض الاخر يتناول هذه الديمقراطية بصورة تنعدم معها مرونة مصادر التمويل وكواحد أقف إلى جانب حق كل مصرى فى التعليم بالصورة التى تناسب إمكاناته العقلية، وبصرف النظر عن إمكاناته المادية أتمنى أن تقدم المعالجة الموضوعية لهذه المشكلة.

• أتمنى أيضاً أن تتناول المعالجات الإعلامية المشكلة المزمنة للسياسة التعليمية من كل جوانبها: كيف نصل إلى أن يكون الحل علمياً والتنفيذ سياسياً، وهى الصيغة التى تستحق أن نتبناها فى كل المشاكل، وليس فى المشاكل التعليمية فقط؟ كيف نصل إلى سياسة تعليمية مستقرة بلا جمود، حيث تكون الأستجابة المرنة للمتغيرات ولإعادة التقييم من ملامحها؟ كيف نقتنع فكراً وفعلاً أن التطوير عملية شعبية People's Process وأن ما ينجز منها هو مايتم فعلاً فى الفصل والمدرج والمكتبة والملعب؟ أن هذه البديهية البسيطة كانت أهم خلاصة لدراسة أمريكية شارك فيها خبير التعليم الذى زارنا قريباً ديفيد وارين، وقد عرضت بطريقة تجعل المرء يقرأ بشكل نقدى كل مايكتب عن التعليم، ويتساءل ماذا سيصل منه إلى الهدف: التعليم فى الموقع؟ ما هى آثار التعددية فى مدارسنا «دينية - مدنية - لغات - أجنبية - عسكرية» وماهى إيجابيات وسلبيات ذلك؟ وإلى متى نقوم بتدريس العلوم والرياضيات والهندسة والصيدلة والطب بلغة أجنبية؟

أن العقل يفكر ويحلم باللغة الأم دعونا ندرس المواد التى تستحث التفكير العلمى بالعربية ولنهتم كما نشاء باللغات الأجنبية فى مدارسنا وجامعاتنا فليس هناك تعارض بين الهدفين ومع كل الاستعداد لسماع وجهات النظر المخالفة أجدنى متخوفاً من «تعويم» اللغة العربية فى مقابل الإنجليزية والفرنسية. لعمرى أن ذلك أخطر ألف مرة من تعويم الجنبية المصرى إننى أثق تماماً فى إخلاصنا للغة العربية لكنى أرجو أن يتضمن هذا الإخلاص العمل الجاد على تحويلها إلى لغة علمية.

• وأخيراً أود أن أقدم اقتراحين ترددا فى أدبيات مواجهة أزمة التعليم وأتمنى تطويعهما للواقع المصرى والعربى:

• علينا أن نفكر فى تجميع إمكاناتنا التعليمية الهائلة لمواجهة مشاكلنا بأسلوب غير نمطى يتبنى منطق الإقتحام الجرىء ويبتعد عن الجموح الردىء. أن مجموع هذه الإمكانات يمكن أن يسمى بالشبكة القومية للتعليم، ونستطيع بها أن نقضى أولاً وقبل كل شىء على «عار الأمية» ثم نفكر فى التخطيط الأمثل لإستخدام هذه الإمكانات التى تتضمن كل متعلم يريد أن يساهم بشكل إيجابى فى مستقبل التعليم بما فى ذلك طلاب المدارس والجامعات فى نوعيات التعليم المختلفة ويمتد الأمر إلى الأبنية المتاحة والممكن توفيرها والمكتبات وكل الوسائل التعليمية، بل يمكن لهذه الشبكة أن تتكون من وحدات على مستوى القرى والمراكز من طلبة وخريجى هذه المناطق وأن تتضمن الزمن المتاح للقيام بالجهود النظامية والتطوعية على مدار العام وبالذات فى الأجازة

الصيفية ويمكن أن تتضمن قيام طلاب كل مرحلة بتقوية طلاب المرحلة السابقة فى الأجازة وأوقات الفراغ مرة أخرى هى تعبير عن التطوير كعملية شعبية نقتنع بها ونتلهف على المشاركة فيها.

• علينا أيضاً أن نقوم «بتمصير» مفهوم التمويل غير النمطى والمشاركة الشعبية، دون أن يعنى ذلك إنسحاب الدولة، فهذا آخر ما يلائمنا. إن تشجيع الإنفاق على «تعليم الأمة» كواحد من أهم مصارف الزكاة (وهو الأمر الذى أقرته دار الإفتاء)، والإعفاءات الضريبية الملائمة، وإحساس المساهمين بجدية إدارة الأموال وجودة العائد من الأمور التى تؤدى إلى نجاح هذا الاقتراح، وتحدد مصيره.

٢ - تطوير التعليم .. وعلوم المستقبل

العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة تراكم حجم من المعارف العلمية وتطبيقاتها يزيد على كل ما أنجزه البشر منذ فجر الحضارة، ووصل تسارع المعرفة في بعض مجالات العلم إلى درجة من الشدة تفوق قدرة أكثر المتخصصين علي المتابعة المتأنية. صاحب ذلك تضاؤل متزايد للفاصل الزمني بين الكشوف العلمية وتطبيقاتها التقنية بما لها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية. ورغم أن السباق العلمي كان متضمناً بإستمرار في تاريخ الصراع الدولي، فإنه قد إزداد حضوراً في ظل ثورة العلم والتكنولوجيا التي أشرنا إليها سابقاً فهو العامل الحاسم في التوازن العسكري المتوتر، وفي المحافظة على مناطق النفوذ والتبعية السياسية والتكنولوجية للدول المتقدمة .. ويمثل ذلك عبئاً ثقيلاً على العملية التعليمية، حيث يتطلب التحديث المستمر للمناهج وطرق التدريس والإمكانات العملية من ناحية، وكذلك للبرامج التربوية التي تستهدف تخريج أجيال قادرة على التكيف والعطاء في هذا العالم المتغير من ناحية أخرى.

•• والواقع أننا لا نبالغ إذا ذكرنا أن التعليم - في ظل هذه الظروف

يحتاج إلى مراجعة وإصلاح شبه مستمرين، وبالذات فى تدريس العلوم ذات الأبعاد والآثار المستقبلية الكبيرة. هذا الوضع العام تشترك فيه الدول المتقدمة والمتخلفة، مع تباين كبير فى طبيعة الأزمة وأهداف الموجهة. وانسياقاً مع ماتعيشه أمتنا العربية الإسلامية للأسف من «تدجين ثقافى» دعونا نضرب المثل بأمريكا «طبعاً»، ففى الخمسينات واجهت صدمة تفوق السوفيت الفضائى الذى تمثل فى رحلتى لايكا وجاجارين وإطلاق سبوتنيك من قبلهما، وحديثاً تواجه صدمة تفوق وسيادة المنتجات اليابانية. أما الدول المتخلفة، فعبر تاريخ طويل من العلاقات الدولية غير السوية، دفعت تارة واندفعت تارة أخرى نحو ما تعانيه من تدهور وصل إلى حد أزمات الجفاف والمجاعة. وإذا كانت أمريكا قد رأت الحل فى إصلاح التعليم، فنحن نرى رغم ما ذكرناه من اختلاف فى طبيعة أزماتنا وأهداف مواجهتها، أن الحل أيضاً يكمن بدرجة كبيرة فى إصلاح أوضاع التعليم فى بلادنا. لقد تشكلت فى أمريكا عام ١٩٨٣ لجنة قومية لإصلاح التعليم قدمت تقريرا شهيراً اسمته «أمة معرضة للخطر». إننا نطالب بتقرير يلائم ظروفنا المختلفة. ودون تردد اقترح أن يكون الاسم «أمة فى قلب الخطر»، وهو اسم أرجو إلا يوحى بالتشاؤم، بقدر ما يوحى بالإحساس المسئول بأحوالنا والرغبة الملحة فى سرعة مواجهتها. والاتفاق على أن إصلاح التعليم يعد مفتاحاً أساسياً لحل المشكلات ليس اكتشافاً أمريكياً بحال من الأحوال، بل هو مدخل بشرى قديم، أدعو المتخصصين إلى عرضه وتحقيقه، ولاشك أنهم

سيجدون فى حضارتنا العربية الإسلامية قديماً وحديثاً كثيراً مما يؤصل هذا المنهج بالنسبة لنا.

• نعود بعد هذا الاستطراد الضرورى إلى جزئية رئيسية من جزئيات أى برنامج مرتقب لإصلاح التعليم، وهى الخاصة بتعليم فروع المعرفة العلمية والتكنولوجية ذات التأثير الحاسم فى حاضر الأمم ومستقبلها. وسنحاول فى هذا الصدد الإجابة المحددة على أربع أسئلة هامة:

١ - ماهى السلبيات الحالية فى طريقة تدريس هذه العلوم.

٢ - ماهى الأهداف التربوية المرجوة من تدريسها السليم؟

٣ - ما هى الأهداف الفنية والتعليمية المرتقبة؟

٤ - ماهى الإمكانات التى يجب أن نعمل على توفيرها لتحقيق هذه الأهداف؟

• أوجه القصور القائمة فى تدريسنا الحالى للعلوم قد تشمل واحداً أو أكثر من النواحى الآتية، والتى يجب أن نتلافاها كلها:

أ - الانبهار الساذج: بالتقدم العلمى فى الغرب، الذى جعل البعض يتعامل مع العلم كبضاعة مستوردة، وكسباق لا أمل فى أن نتقدم فى مضماره، علينا بدلاً من ذلك أن نركز على حقيقة أن كل ماتم إنجازه، مهما كان بعيداً عن واقعنا، فهو ممكن. فلا نحن ولا غيرنا نستطيع القيام بغير الممكن، وما نجاح أبنائنا فى مختلف المواقع العلمية المتقدمة فى البلاد الأجنبية إلا الدليل المباشر على ذلك.

ب- التسطيح المخل: الذى قد ينجم عن عدم التمكن، أو فقر الإمكانات، أو ضعف الوعى الجاد بأهمية الدراسة المتعمقة لهذه المعارف العلمية.

جـ- التلقين والاسترجاع الآليان للمعلومات دون تفاعل بناء. فمهما كان حجم المعلومات المتلقاة بهذه الطريقة لن يكون لها مردود يذكر أو أثر ممتد. لذلك يجب التصدى لمشاكل تحسين العرض والتحصيل والتقييم.

د - الرفض المتخلف للانفتاح الواعى على مختلف الاتجاهات والمدارس العلمية، وهو اتجاه علينا استئصاله مهما كان ضعيفاً.

هـ- الفصل المتعنت للعلوم الإنسانية، التى تعد البوصلة المطلوبة الاهتداء بها فى تطبيق كافة المعارف العلمية الأخرى.

• وبالنسبة للأهداف التربوية العامة التى نطمح فى تحقيقها من وراء التدريس السليم للمعارف العلمية الحديثة نذكر ما يلى:

أ - بناء أجيال قادرة على معاصرة هذا العالم المتغير، وتشوف مستقبله ومستقبلها فيه، من موقع المشارك لا المشاهد، ومن موقع القدرة على ممارسة التعليم المستمر.

ب- الاتجاه الضرورى إلى العقلانية، ومواجهة المشاكل وتحليلها بالأسلوب العلمى.

جـ- الاستفادة من ربط التقدم العلمي بحركة الإنسان والمجتمع، فى

الحكم الصائب على الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لتطبيق مختلف الإنجازات العلمية.

• أما الأهداف التعليمية والفنية فنوجزها فى النقاط الآتية:

أ – عندما تتم العملية التعليمية بكفاءة عالية، يمكن الكشف فى ظلها عن قدرات الطلاب المختلفة وتوجيههم لأنسب نوعيات التخصص تبعاً لقدراتهم، آخذين فى الإعتبار احتياجات المجتمع والخطط الموضوعة لتنميته.

ب– يجب أن يكون الربط الميدانى المبكر بين العلم والتطبيق من أهم مقاييس الكفاءة التعليمية فى كل المراحل، مع التركيز على ذلك فى المدارس الفنية التى نرجو زيادة نسبتها، وإستمرار هذا الاتجاه وتزايده فى مرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا. وهذه المرحلة الأخيرة يجب أن تركز كلما أمكن على الحل العلمى للمشاكل التطبيقية من خلال صيغة ملائمة للإتصال الوثيق بين الجامعة والجهات المستفيدة.

جـ– تبنى خطة تعليمية طموحة للإرتقاء بمستوى العطاء العلمى كماً وكيفاً، لعلنا ننتقل من نقطة التبعية العلمية إلى العطاء المتبادل، ولن يتأتى ذلك إلا بالكشف عن الطاقات القادرة على التفاعل الحى والإبتكار من خلال الخطة المذكورة، وتوفير ما تحتاجه من إمكانات دون إبطاء.

• وهكذا تقودنا النقطة السابقة إلى حديث الإمكانات اللازمة، والتى لا يجب أن نسمح بالاستمرار طويلاً فى التغاضى عن نزولها عن الحد الأدنى المطلوب فى عديد من المواقع العلمية والتعليمية. ودون إسهاب لا

يتسع له المقام فالإمكانات الأساسية هي:

أ - إمكانات بشرية يجب إعدادها وتدريبها وتحديث معارفها المستمر بالأطلاع والاحتكاك، كما يجب استكمال الكوادر الخاصة بتدريس التخصصات الحديثة والنادرة، وعلاج الخلل فى نسب الأساتذة إلى الطلاب فى التخصصات التى يزيد فيها هذا الخلل، وأخيراً يجب ضمان الأستقرار المادى والأدبى لبناة البشر فى كل المراحل التعليمية، وعلى رأسها «المرحلة الأساسية» التي علينا أن نتأمل اسمها كثيراً حتى ندرك قدرها جيداً.

ب- توفير المكتبات المتكاملة وسبل الحصول على المعلومات الحديثة تبعاً لمستوى وتخصص المؤسسات التعليمية المختلفة، وبأسلوب لا يتخلف عن العصر الذي يوصف بعصر ثورة المعلومات.

جـ- دفع حركة الترجمة والتأليف لإستكمال المكتبة العربية فى مختلف العلوم، وبالذات التى تكتسب قدراً كبيراً من الأبعاد المستقبلية، بما يحول لغتنا العربية إلى لغة علمية، يستطيع عن طريقها الطالب هضم المعلومات هضماً كاملاً، دون إهمال لتدريس اللغات الأجنبية ليتابع بها الإنتاج البشرى عموماً فى المراحل التعليمية الأعلى والأكثر تخصصاً. واقترح هنا إعطاء منح تفرغ للترجمة والتأليف العلمى، تشابه منح الفنون والآداب، كما اقترح زيادة الإهتمام بتعريب المصطلحات الحديثة الخاصة بمختلف المجالات العلمية، وإصدار المعاجم التى تضمها.

د - يجب إعتبار أن توفير الإمكانات المعملية هدف قومى، تتضافر من أجله الجهود الذاتية والإمكانات الحكومية، لأن الأنشطة المعملية والميدانية هى صلب الدراسة بالنسبة للعوم التطبيقية.

• وأخيراً أحب أن أؤكد أن تهيئة المناخ لإعطاء الدفعة المطلوبة لتدريس العلوم والتقدم العلمى بشكل عام، تحتاج إلى نشر الثقافة العلمية بتبسيط العلوم وتوضيح أهمية استنباطها والمشاركة فى عطائها، دون إكتفاء باستيرادها. يجب أن ندرك جميعاً أن حلم التنمية المستقلة والأمن القومى مرتبط تماماً بتقدمنا العلمى، وأن هذا التقدم مرهون بتكوين كوادر علمية وطنية قادرة على مواجهة مشاكلنا بالحلول الملائمة، فهل يمكن بناء هذه الكوادر البشرية المأمولة بغير التعليم؟ لذلك علينا أن نمد يد العون فى سبيل إصلاحه، فهو طوق النجاة لأمتنا، ولكل «أمة فى قلب الخطر».

٣ - تطوير التعليم .. دعـوة للدراسة المستقبلية*

مقدمـة

في مقدمة كتاب عن المستقبل، وبعد حديث عن فجوة التخلف التي نعاني منها استدرك الدكتور/ زكي نجيب محمود قائلا: «لكني سرعان ما أنقذ نفسي من هوة اليأس فأقول مخاطباً نفسي: انهن أسئلة ثلاثة تلقيها على نفسك لتجيب عنها جواباً لالتلتاث فيه عبارة ولا يغمض معنى، وعندئذ يتفتح أمامك طريق السير واضح المعالم محدد الأهداف، فأولها هو السؤال المشهور الذي واجه به هاملت نفسه الحيرانه: ابقاء نريد أم فناء؟ فإذا كان جوابك: بل بقاء، جاءك السؤال الثاني: أهو بقاء المعزول عن عصره أم المغموس في تياره الدافق؟ وإذا كان الجواب: بل البقاء المعتلى ظهور الموج في تيار الحياه، جاءك السؤال الثالث والأخير: لكن تيار الحياه ياصاحبي فيه المتبوع والتابع، فأيهما تريد؟ ولا أظن الجواب إلا أن يكون بأنها حياة المتبوع لا التابع ما أريد. فإذا كان ذلك كذلك، فليس أمامك إلا سبيل واحده لا ثاني لها ولا ثالث، وهي أن تتمثل عصرك هذا بثقافته وقيمه ومسالكه وأهدافه، بعلومه وتقنياته وقوته وحريته»[١]..

* ورقة قدمت في المؤتمر القومي لتطوير التعليم - يوليو ١٩٨٧ - المجلس الأعلى للجامعات - القاهرة. وقد فضلت أن أوردها كما هي بمتنها ومراجعها.

وليسمح لى المفكر الكبير أن أضيف البعد التاريخى لشعورنا بالتخلف، فنحن نعانى مما يسمى «بالتخلف المزدوج»: تخلف عن الوضع الحضارى الذى كنا عليه، وتخلف عن الواقع الحضارى الذى صار إليه غيرنا ممن أخذوا عنا الكثير، وقاموا بتطوير حضارتهم بموجة الصناعة، ويقومون الآن بتطويرها فى ظل موجه مابعد الصناعة، التى تسمى أحيانا بالموجة التكنوترونيه لاعتمادها على منجزات التكنولوچيا والإلكترونيات(٢). وإذا كان فقداننا الطويل للصداره قد أورثنا الشعور بالمراره، فأن ذلك لا يجب أن ينسينا إمكاناتنا الكامنة التى أوصلتنا إليها من قبل، هذه الإمكانات يجب أن نحسن الحفاظ عليها وتوظفيها وتطويعها لظروف العصر حتى يمكن أن نكون بحق: **أمة لها مستقبل**. وإذا كان .. الإنسان .. هو أهم إمكاناتنا، فأن تطوير التعليم يعد الطريق الوحيد للإستثمار الأمثل لهذه الإمكانات.

سمة العصر : المستقبلية Futurism

إذا كان تخلفنا يضطرنا أن نعايش العصر الحالى دون أن نعيش فيه، فأن هذا لا يمنعنا من أن نرصد سمته الرئيسية. أنه عصر الهويات المتصارعة والتغيير المتسارع وإمكانية صنع المستقبل، دون الإكتفاء بإنتظاره أو تشوفه. وهو عصر إنعدام المسافات وثورة المعلومات والطموح (الجموح؟) التكنولوچى، عصر التسامى المستمر إلى المستقبل مع تجاوز الحاضر، الذى اعتادت الحضارات البشرية قديماً أن تلتقط فيه الأنفاس لذلك فهو عصر التقدم المتسارع لمن يمتلك ناصية القدرة على التعامل مع معطياته، والتخلف المتسارع لم يفتقدها (تذكر أن شئت

دراما الفقر التى تمر بها أمم كثيرة، من تراكم سريع للديون وفجوة حادة بين الشمال والجنوب وتبعية تأخذ بتلابيب مايزيد على ثلاثة أرباع البشرية).

لعلنى لا أخطىء - بعد سرد الملامح السابقة - إذا ما اختصرت سمة العصر الرئيسية فى كلمة واحدة: المستقبلية، بمعنى النزوع إلى دراسة المستقبل وهى سمة لازمة تماماً فى ظروف المجتمعات التكنولوجية عالية العقيد. وفى ظل القناعة بأننا نعيش فى عالم محدود الموارد، يجب أن نتوصل فيه إلى تخطيط صيغة للإعتماد المتبادل والسلام العادل إذا ما أردنا البقاء لنا ولغيرنا من بنى البشر. وغنى عن البيان أن دقة التوقع فى دراسات المستقبلية تستلزم فهماً واضحاً للعلاقات الداخلية والبينية للنظم المعقدة الطبيعية والاجتماعية بالأضافة إلى إنتقاء الطرق الملائمة للتحليل والاستنتاج(٣).

ودون استطراد فى التفاصيل، نؤكد أننا كثيراً ما نستعمل كلمة «المستقبلية» بشكل مسطح غير مرتكز على مفهومها العلمى الحديث وطرق تناولها المختلفة رغمأن أهميتها قد دفعت البعض إلى اعتبارها تمثل علماً سمى بعلم المستقبل Futurology. لقد انشغل بهذا الاتجاه العديد من المراكز العلمية، وظهرت له دوريات وكتب متخصصة. والساحه فى مصر ليست خلواً من مثل هذه المراكز كالمجالس القومية المتخصصة والعديد من المعاهد والمراكز والأكاديميات والجمعيات، وكل ما نحتاجه أن تقوم هذه الكيانات القوية بنشر الوعى المستقبلى الحديث فى كل المجالات(٤).

المستقبلية وتطوير التعليـــم

إذا كان الوعى المستقبلى هو أهم وسائل مواجهة وتوجيه التغير المتسارع فى عالم اليوم، فليس هنالك سبيل لغرس هذا الوعى إلا التربية والتعليم المتسمين بهذا الوعى، لأن فاقد الشىء لا يعطيه. ولكل مجتمع بعده المستقبلى الذى يحاول فى ظله أن يطور نظم تعليمه، فالمستقبليه تتطلب من الجميع التطوير المستمر للتعليم وأن اختلفت الوسائل والأهداف:

- فى أمريكا مثلاً يطورون التعليم خشية فقدان الصدارة، أو صدارة الصدارة(٥). ويحاولون توسيع المفهوم التربوى للإمتياز أو التميز(٦). وحل المشكلات الخاصة بقياسه(٧)، مع رسم صورة علمية للمؤسسات التعليمية فى المستقبل(٨).

- أما اليابان فتندرج برامجها الخاصة بتطوير التعليم تحت إطار فلسفتها العامة، التى تحاول الحفاظ عليها: العالمية دون فقدان الهوية(٩).

- وفى أوروبا التى فقدت الصدارة، نجد أن أهداف تطوير التعليم - رغم جودتها - تبدو أكثر تواضعا، ففى بريطانيا مثلاً يجرى التركيز على «الإعداد للحياة العاملة» وتحسين الوضع الإقتصادى(١٠). ولاشك أن تطوير التعليم فى أوروبا الموحدة سيجد دفعة قوية.

والمشكلة أمامنا، أننا فى ظل ظروف أصعب وإمكانات مادية أقل

نحتاج إلى طرف من كل ذلك: الموقع الأكثر تقدماً بين البشر، والحفاظ على الهوية والتوظيف الجيد للتعليم فى خدمة الأوضاع الاقتصادية الصعبة. ولا يسعنا والأمر كذلك إلا أن نحسب لإقدامنا قبل الخطو مواضعها، وهذا ما أعنيه بدراسة للمستقبلات البديلة عند عزمنا على تطوير التعليم.

التعليم المصرى والمستقبلات البديلة

شرفت بقربى من عمليات الإعداد للمؤتمر الحالى فى أمانة المجلس الأعلى للجامعات، وكان تجميع الدراسات السابقة جزءاً من هذا الإعداد، وبمطالعة الأرشيف الصحفى الخاص بمشاكل التعليم، والذى يعود لأكثر من ربع قرن، لاحظنا تطابقاً كبير فى توصيف المشكلات على مدى هذه الفترة، وتساءل الدكتور أمين المجلس الأعلى للجامعات*: ماذا لو قدمنا صورة رقمية للآثار المحتملة لتراكم الاتجاهات التى سادت هذه الفترة؟ وهنا تساءلت، وماذا لو قدمنا صورة واضحة للتوقعات المحتملة لبعض التغيرات المرغوبة؟ أو بمعنى آخر: ماذا لو قدمنا صورة للمستقبلات البديلة؟.

وهنالك طرازان للدراسات المستقبلية **الأول** هو: الاستشراف الاستكشافى Exploratory Forecasting الذى يبدأ بالوضع الحاضر أخذا بالمعطيات التاريخية فى الإعتبار ويتشوف البدائل المستقبلية

* كان الأمين وقتئذ الدكتور السيد حسن حسانين، الذى يشغل حالياً منصب رئيس جامعة المنوفية، والذى يشرفنى أننى من تلاميذه القدامى.

المحتملة لوضع الابتداء، **والثانى**: هو الاستشراف المعيارى Normative Forecasting الذى يستقرىء الآثار المستقبلية للتغيرات المرغوبة التى يمكن أحداثها فى مختلف مراحل النموذج المدروس. إننا ندعو إلى دراسات موسعة من هذا النوع تتم فى مجال تطوير التعليم، مع اتباع الطرق التنفيذية الملائمة من استقراء لإمتداد الوضع الحاضر (طريقة تعميم الإتجاه) وتجميع الآراء وتوقعات المتخصصين (طريقة دلفاى) وتوصيف تفصيلى لإتجاهات المستقبل (طريقة كتابة السيناريوهات)، وبناء لنماذج يتم تحليل سلوكها بإستخدام الحاسبات الآلية (طريقة المحاكاة). ولعلنى لا أبالغ إذا ما ذكرت أن التوصل للتصورات العلمية للمستقبلات البديلة فى تطوير التعليم بإستخدام الطرق السابقة، سيخلصنا من النظرات الواحدية القاصرة التى تعمق الخلافات بيننا رغم وحدة الهدف.

متطلبات ومحاذير

لا شك أن الصورة الملائمة التى يجب أن تتم بها دراسة المستبقبلات البديلة فى تطوير التعليم يجب أن يتوفر لها عدد من المتطلبات، وأن نتقى خلالها الوقوع فى بعض المحاذير. ومن هذه المتطلبات والمحاذير ما يلى:

- يجب أن يتم العمل وفق تصور واضح **للإستراتيجية العامة للتعليم**، والذى يعد التوصل إليها الهدف الرئيسى لمؤتمرنا هذا، فبناء على هذه الإستراتيجية يتم الحكم على النماذج وتقييمها.

- علينا أن نوفر للمشاركين أكبر قدر من البيانات السليمة التى تتعلق بموضوع الدراسة، وأهمها **الإحتياجات الواقعية** لخطة التنمية، سواء من ناحية الكم أو الكيف أو البرنامج الزمنى. وأخشى أن أقول أن هذا المطلب بالذات يحتاج إلى دراسة مستقبلية مماثلة، يحسن أن تسبق دراستنا.

- ينبغى أن يتوفر فى المشاركين (وحدات وأفراداً) **ثلاثة متطلبات**: الجدية والحياد والكفاءة، فهذا أمر مفروغ منه، لكنه يذكر استكمالاً للموضوع.

- من الضرورى أن نحذر **المسلمات الكاذبة** (هكذا اسميها!!!)، التى تتردد على ألسنة الكثيرين، مثل زيادة إعداد طلبة وخريجى التعليم العالى فالنسبة لدينا تقرب من ربع النسبة فى الدول المتقدمة، أما الزيادة فهى انعكاس لانخفاض القدرة الاستيعابية تعليمياً وتوظيفياً فى برامج تنموية طموحة - وما أكبر الفرق.

- وأخيراً علينا أن نوفر لنتائج الدراسات **إعلاماً رصينا واعياً** يجعلها تصل إلى القاعدة العريضة المستفيدة بالتطوير بشكل ملائم.

وقفة انصاف للفكر ونقد للفعل

للحق نقول أن الساحة لم تكن فى يوم ما خلواً من الأفكار الجديدة الجيدة، لكن **افتقاد البعد المستقبلى لتطبيقها وتطويرها** أثر كثيراً على عائدها المنتظر وعلينا اليوم ونحن نذكر بالفضل محاولات السابقين، أن نستخلص الدروس المستفادة من تجاربهم:

- **فالمجانية مثلاً** لم تكن تطويراً بل كانت تثويراً للتعليم وتأكيداً عملياً لديمقراطيته، ولكن دعاوى إساءة استخدامها يجب أن تكون محل نظر ومراجعة.

- **والاهتمام بالتعليم الفنى المتوسط والعالى** كان مطلوبا، بل إننا نعود إليه اليوم، وعلينا أن نوفر له الوعى الإجتماعى الذى يسمح بنجاحه متمثلين الدرس السابق الذى أدى إلى تحويل المعاهد العليا إلى كليات نمطية مكررة.

- **وفكرة الجامعات الإقليمية** كانت نقله حضارية عملاقة لإنشاء منارات للتقدم فى كل أرجاء مصر، ولكن من يقر إنشاءها العشوائى دون خطة أو إمكانات ومن يقر تضخمها «البالونى» دون هدف أو مبررات مقبولة؟

أن وقفتنا لإنصاف الفكر وانتقاد الفعل تعد وقفة من أجل المستقبل، فالمهتمون بالدراسات المستقبلية يأملون فى أن تؤدى إلى تضييق **الفجوة بين العلم والفكر من ناحية وبين الفعل من ناحية أخرى**، ويتمنون أن تقدر عن طريق ما تقدمه من تصورات واضحة على تحويل الوعى إلى سعى!!!.

ولهذه الوقفة فائدة أخرى، فأمامنا اليوم **بعض الأفكار المطبقة فى بلدان أخرى** (المدرسة الشاملة - كليات خدمة المجتمع - الجامعة المفتوحة .. الخ) والتى يبدو من الممكن أن نستخلص منها صيغاً ملائمة لنا. وعلينا أن ندرس إمكانيات تطبيقها والحفاظ عليها فى ظل الإستفادة من الدروس الماضية.

وأخيـــراً

لا أظننا نختلف على أن تطوير التعليم عملية مستمرة، ولعلنا نتفق فى مؤتمرنا الحالى على أن تعقد لها **المؤتمرات الدورية**، التى يكلف عند الإعداد لها بعض من يستطيعون القيام بالدراسات المقترحة عن المستقبلات البديلة، لأننا كما ذكرنا ونكرر يجب أن نحسب لإقدامنا قبل الخطو مواضعها حتى نكون أمة لها مستقبل يضاهى ماضيها العظيم*.

---

* تمت العديد من المؤتمرات والمشروعات الخاصة بالتعليم، لعل من أكبرها على المستوى القومى مشروع «مستقبل التعليم فى الوطن العربى»، الذى قام به منتدى الفكر العربى، وظهر تقريره النهائى فى مطلع عام ١٩٩١ من تحرير الدكتور سعد الدين إبراهيم. وقد قام مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة، ضمن مشروعه الخاص بالسياسات العامة، بعقد أكثر من مؤتمر وندوة عن التعليم فى مصر شرفت بالمشاركة فى أغلبها. هذا بالإضافة إلى العديد من الجهود الحكومية وغير الحكومية، لعل من آخرها ماقامت به الهيئة القبطية الإنجيلية، التى نظمت فى فبراير ١٩٩٢ ندوة عن المشاركة الشعبية فى التعليم، وقد قمت بالمشاركة مع د. ضياء زاهر، الأستاذ بتربية عين شمس بتقديم ورقة العمل فى هذه الندوة. وركزنا فى الورقة على أهمية تطوير التعليم ليكون محور المشروع الوطنى الجديد، وطالبنا بإضفاء أبعاد مستقبلية على مصطلحات أربعة: التقويم - المحلية فى المرحلة الكوكبية الحالية - الخريطة التعليمية - الدعم، الذى إفترضنا أن يكون متبادلاً بين الحكومة والمجتمع المدنى

المراجـــع

١) د . حازم الببلاوى (١٩٨٢): علم المستقبل – على أبواب عصر جديد (ط ٢) دار الشروق.

٢) Alvin Toffler (1980) The third wave, pan.

٣) Encylopedia Americana (1985): vol. 12 (P 208 - 209).

٤) هانى عبد المنعم خلاف (١٩٨٦): المستقبلية والمجتمع المصرى – كتاب الهلال.

٥) تقرير أمريكى .. أمة معرضة للخطر .. (١٩٨٢) – ترجمة وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات.

٦) Dale Parnel (1985) : The neglected majority, Community College Press.

٧) Daniel Duke (1985) Measuring Excellence in education, Phi Delta kappa (pp 55 - 57).

٨) Marvin Cetron et al (1985) Schools of the future, the Futurist. August 1985 (pp 18 - 23).

٩) Makoto Aso and Ikuo Amano (1983) Education and Japan's modernation, the Japan Times.

١٠) تقرير Working Together : Education and Training (1986) Her Majesty's Stationery Offic.

٤ - نظرة أمريكية لملامح ودور التعليم فى القرن المقبل

يخطئ كثيراً من يظن أن أزمات التعليم قاصرة على الأمم الأقل تقدماً، ولا أدل على بعد هذا التصور على الحقيقة من تتبع «الخطاب التربوى والتعليمى» فى هذه الدول. والمدهش أنه يمتلىء بكثير من صرخات التنبيه والتحذير من الآثار الخطيرة لكثير من المشاكل، التى تواجهنا فى الوطن العربى، والتى تعرفت بشكل علمى على أبعادها خلال تواجدى لمدة أربع سنوات «١٩٨٥ - ١٩٨٩» فى وحدة تنسيق العلاقات الخارجية، بأمانة المجلس الأعلى للجامعات المصرية، والتى تزخر بالدراسات التى قدمت فى كثير من المؤتمرات القومية والقطرية فى السنوات الأخيرة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد من بين هذه المشاكل: الحاجة المتزايدة للتعليم بمراحله المختلفة - «معضلة» توفير الإتفاق المجتمعى الملائم لهذه الحاجة - الربط بين التعليم وسوق العمل - المعايير الملائمة لتقييم وتقويم العملية التعليمية والمؤسسات التى تقوم بها - التعددية والتباين الاجتماعى، وعلاقتهما بتكافؤ الفرص - المركزية واللامركزية فى التخطيط - مشاكل إكتشاف القدرات وتوجيه المسار، فى المراحل المبكرة

- ربط التعليم العالى والجامعى فى مرحلة فى مرحلة الدراسات العليا باحتياجات البحث والتطوير فى القطاعات الحكومية والخاصة .. إلى آخر هذه المشاكل، وما يتفرع تحت كل منها من تفاصيل واتجاهات.

ومع ذلك فإن تشابه المشاكل لا ينفى إختلاف الظروف التى تتم المواجهة فى ظلها، فهنالك من يريد بهذه المواجهة أن يحافظ على وضعه التنافسى فى القمة، وهنالك من يحاول بذلك الخروج من دائرة التخلف، والانطلاق على طريق التنمية المجتمعية الشاملة، ولأن رغبة الإنسان فى التعليم وقدرته عليه من صلب فطرته، كما أنها من حقوقه الأساسيه المعترف بها، فإن الإستفادة بخبرات الآخرين تعد أمراً مطلوباً، فى هذا الوقت بالذات، الذى تزايد فيه الإعتماد المتبادل، وتأكدت فيه أهمية النظرة الكوكبية لكثير من الأمور، التى يجب أن تمتلكها الأمم المختلفة، حتى يمكنها أن تتواجد على خريطة المستقبل دون ذوبان أو إنغلاق.

ولعلنى لا أكون مخطئاً، إذا ما ذكرت أن الولايات المتحدة الأميركية، تعد من أكثر المجتمعات إثارة لقضية النهوض بالتعليم، بشكل منهجى، كلنا نذكر التقرير الشهير، المعنون باسم: أمة معرضة للخطر، والذى لاقى منذ ظهوره عام ١٩٨٣ الكثير من التحليلات والمعالجات وتذكر إعادة مناقشة نتائجه، بعد خمس سنوات من العمل فى ظل توجيهات،

وكيف قررت الكثير من التحقيقات، أن الأمة ما تزال فى خطر*!! وتذكر صيحات التحذير المتكررة، من أن سوء أحوال النظام التعليمى، سيؤدى إلى «إغلاق العقل الأميركى»، كما سمى كتاب شهير ظهر فى أواخر الثمانينات لمناقشة هذا الموضوع. وفى هذه الأيام، التى يكثر فيها الحديث عن القرن المقبل، يظهر مقال هام فى مجلة «التايم» (٨ أكتوبر ١٩٩٠) لرئيس تحرير المجلة السابق «هنرى جرنوالد»، تحت عنوان «القرن الأمريكى الثانى»**، يؤكد أن احتفاظ أميركا بالصدارة فى هذا القرن يتوقف قبل كل شىء - على تصديها للأوضاع التعليمية المتردية.

وبشكل أكثر تخصصاً، يستعرض كل من مارفن سترون ومارجريت جيل فى مجلة المستقبلى «عدد سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٠» الاتجاهات المقترحة للنهضة التعليمية. ولأن كلا المؤلفين له باع طويل فى الدراسات المستقبلية، بحكم مسؤوليتها عن هيئات معنية بذلك، ولما لسترون بالذات

---

* أعلن بوش فى إبريل ١٩٩١ إستراتيجية «أمريكا ٢٠٠٠»، الخاصة بإصلاح التعليم، والتى قال فيها: «إننا نعرف الإتجاه الذى يجب أن نسلكه، وإستراتيجية أمريكا ٢٠٠٠ هى التى ستساعدنا على الوصول إليه». أكتب هذا الكلام قبل أن يتحدد من الذى سيقود أمريكا؟ بوش أم كلنتون. فإذا فاز الأخير، علينا أن نتنظر إستراتيجية أخرى على الأغلب. وحتى إستراتيجية بوش قد لقيت نقداً واسعاً عند ظهورها.

** عاود جرنوالد الحديث عن القرن الأمريكى الثانى فى مقال ظهر أيضاً بمجلة التايم (٣٠ مارس ١٩٩٢) تحت عنوان العام ٢٠٠٠: هل هو نهاية، أم مجرد بداية، وقد أعددت له «قراءة نقدية» مطولة، ستنشر فى موضع آخر بإذن الله .. وإن كنت أرجو القارىء، الذى يستطيع الإطلاع على هذا المقال أن يفعل.

من أعمال سابقة فى مجال نهضة التعليم وشكله المستقبلى، حرصت على استعراض آرائهما، مؤكداً مرة أخرى أن انطلاقها من الواقع الأميركى يدفعنا إلى تفحص العام الذى يجمعنا، والخاص الذى يميزهم، مع الحرص على التوصل إلى الخاص الذى يلائمنا. وفيما يلى، سنورد أهم ما ذكرته الدراسة من توجهات رئيسية لتطوير عمليات التربية والتعليم المستمر، أى الذى سيمارسه الفرد على مدى حياته، بإعتبار أن ذلك من أهم ملامح إنسان المستقبل.

توجهات تعليمية عامة

من المؤكد أن التعليم سيكون العنصر الأساسى فى الاهتمام الجماهيرى فى مطلع القرن المقبل وسيستمر النظر إليه بإعتباره مفتاح النمو الاقتصادى - سيقدم التطور التكنولوچى المقترن بأشكال مرنة من علاقات المنزل والعمل والجداول التدريسية، فرصا أفضل لقضاء أوقات مثمرة فى التعليم والتدريب - وستتزايد مشكلة عدم التوافق بين التعليم وفرص التوظيف الأفضل، فى ظل الواقع الأميركى يتوقع أن تكون ثلاثة أرباع قوة العمل مؤهلة لشغل ٤٠٪ فقط من الوظائف الجديدة المتميزة المتوفرة فى الفترة بين عامى ١٩٨٥ - ٢٠٠٠، وهذه مشكلة هامة فى ظل تزايد اعتماد سوق العمل على المعرفة والتكيف مع الظروف التكنولوجية المتقدمة فى مواقعه.

• وبالنسبة للطلاب : سيتزايد عدد المتقدمين إلى المدارس العامة، ومع ذلك فهم عرضه لتزايد التسرب، خلال المراحل التعليمية الأولى، بسبب

ارتفاع المستويات الإكاديمية المطلوبة من ناحية، وضغط الظروف الاجتماعية من ناحية أخرى «والضغوط الاجتماعية هنا تختلف من مجتمع لآخر، ففى أمريكا مثلا نجد من أهمها العقاقير، وشيوع الحمل بين الصغيرات».

• بالنسبة للمدرسين : ستتزايد الحاجة إليهم وإن كان ذلك سيواجه بالعقبات المعتادة الخاصة بتوفير نفقاتهم، كما ستحدد الإعداد النهائية التى يحتاجها التعليم طبقاً لحجم الفصول ومعدلات الالتحاق والسن الذى يسمح للمدرسين بوصوله، دون إحالة على المعاش - ومن المتوقع عودة ظهور «المعامل» التعليمية أو مدارس التطوير النموذجية فى التسعينات - كما أن أجور المدرسين ستظل موضع نقاش وأهمية.

• وبالنسبة للمناهج والتدريس : سيتوافر الإتجاه إلى التعليم المستمر مع ظهور المناهج الملائمة للإنسان «من المهد إلى اللحد» - وستحدد أشكال المناهج فى ضوء الحوار المجتمعى بين الآباء والمدرسين وقيادات العمل، وفى موضوعات مثل أهمية المهارات الأساسية فى مقابل الفن أو التدريب المهنى فى مقابل التفكير النقدى - وذلك مع الإهتمام بشيوع «التفكير الكوكبى»، بما يصاحبه من أهمية تعلم اللغات الأجنبية - وسيتوجه التدريب المهنى إلى التقنيات العالية - وسيزداد تقدير التدريب المهنى، عندما يتم فيه تكامل المهارات الأكاديمية والفنية.

• وبخصوص التعليم العالى : فإن نسبة قليلة من الأعمال ستتطلب إنهاء الفترة الجامعية، لكن أكثر من نصفها ستتطلب تعليماً وتدريباً

يتجاوزان المرحلة الثانوية، وسيستمر الفائض فى خريجى الجامعات، فى الدراسات الإنسانية بالذات، كما ستتزايد كليات المجتمع، النابعة من إحتياجات إقليمية أو مجتمعية محددة، وبالنسبة للظروف الأميركية، ستواجه الأقليات تدهوراً فى الفرص التعليمية للطلاب فى ظهور مدرسين أكفاء من بينها، بمعدل يتناسل مع أحجامها.

• وفيما يتعلق بجهود إصلاح المدارس : ستستمر، وإن كان من الضرورى أن تكتشف فلسفة ملائمة، مع الحرص على زيادة كفاءة اختبارات التقويم، كما أن حركة «العودة إلى الأساسيات»، التى تسود حالياً، ستحل محلها حركة «التقدم إلى أساسيات المستقبل»، التى تعتمد على إكتساب المعارات التكنولوجية والتعامل مع المعلوماتية خلال العمليات التعليمية.

• أما القيادات التعليمية : فستتعرض لمطالب متزايدة من الآباء والطلاب والمدرسين وقيادات الأعمال للتدخل فى القدرات، وستستمر مركزية مراقبة المناهج والمدرسين، مع لا مركزية إدارة المدارس والفصول، وسيلعب «ناظر المدرسة» دوراً هاماً فى التغيير، فى ظل اللامركزية المذكورة، وستتضاءل البيروقراطية التعليمية فى كثير من أشكالها، كما ستساعد البدائل التعليمية التى تظهر بإستمرار على تجزئة النظام التعليمى، وتوزيع المسؤولية بين الحكومة والمعلمين المحترفين والعائلات.

• وأخيراً، بالنسبة للتمويل والقوانين المنظمة: فيظل الأمر يتراوح بين الدعم المركزى الكامل للمدارس العامة، والمدارس المعتمدة على

التخصيص، حيث تقوم الحكومات بأعطاء بعض المخصصات للآباء، لدفع نفقات التعليم بدلاً من دعم المدارس، وسيتوقف الأمر على نوعية المدرسة، التى يرغب الآباء فى إلحاق أبنائهم بها، كما سيستمر الحوار الخاص بأشكاليات تكافؤ الفرص، والذى يأخذ شكلاً حاداً فى وجود أقليات كثيرة، كما هو الحال فى المجتمع الأمريكى.

• هذا باختصار أهم ما جاء فى دراسة سترون وجيل عن التوجهات الخاصة بالنهضة التعليمية فى المجتمع الأميركى، والتى صاحبتها بعض الانطباعات «اللاهثة»، من وجهة نظر عربية، وأن كان الأمر يستدعى منا جميعاً، أن تنتقل من ذلك إلى دراسة تخصص لحوار مع هذه التوجهات، من المنطلق الذى ذكرته سابقاً للبحث عن العام والخاص، على أن يتوخى كل جهد مخلص فى هذا المجال، أن يصب فى طريق الوصول إلى فلسفة لتعليم أبنائنا، تسمح لنا بالاطمئنان إلى دخولهم ودخول الوطن العربى على أيديهم إلي المستقبل، بصورة تدعو إلى درجة أكبر من الثقة والتفاؤل، يحدونا كما ذكرت، ولا أمل من التكرار فى، أن تتواجد على خريطة المستقبل دون نوبان أو إنعزال.